

## نديم روحانا\*

### المشروع الوطني الفلسطيني:

### نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني

تحاول هذه الورقة تفكيك المنظومة الفكرية التي أوصلت الحركة الوطنية الفلسطينية وقياداتها الحالية إلى طريق مسدود، وتحاول أن تظهر كيف تغيرت أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية، وكيف فقدت القيادة القدرة على صوغ أهداف واضحة. وتحتاج الورقة في أن الحركة الوطنية الفلسطينية وصلت إلى طريق مسدود أولاً لأنها اعتمدت المنظومة الفكرية للصراع مع الكولونيالية بحسب النموذج الجزائري، وثانياً لأنها منذ أواسط السبعينيات اعتمدت منظومة الصراع القومي، بينما استمر الإسرائيليون في التعامل مع الصراع كأنه صراع كولونيالي.

وتركز الورقة على مخاطر حل الدولتين، وتنادي بالبدء بتفكير سياسي وأكاديمي يقود إلى بدائل من التقسيم، وإلى العمل على مشروع وطني فلسطيني تحرري يحدد أهدافه بهزيمة الكولونيالية الاستيطانية واستبدالها بوطن يشارك الفلسطينيون والإسرائيليون في بنائه على أسس من المساواة والأمن الجماعي والتخلص من الامتيازات الكولونيالية والمشاركة في الحكم واتباع وسائل نضالية تتلاءم مع هذا المشروع.

الصراع في فترات تاريخية متعددة. ففي بداية الصراع، ولفترة طويلة، كان الهدف الفلسطيني واضحاً، وقد استمر هذا الوضوح فترة طويلة، قبل أن يبدأ تلاشيه بالتدريج حتى صار من الصعب تحديده اليوم.

منذ بدايات المشروع الصهيوني، وقبل تشكل هوية فلسطينية وطنية متميزة، وحتى أواسط الثلاثينيات، أو ما يُعرف في التاريخ

في الصراع الطويل الذي تعدى القرن ونيف بين الشعب الفلسطيني وحركة تحرره الوطني وبين الصهيونية وإسرائيل، اتخذت فكرة الانتصار على الصهيونية معاني مختلفة بحسب تشكل

\* المدير العام لمدى الكرمل في حيفا، وأستاذ العلاقات الدولية ودراسات الصراع في كلية القانون والدبلوماسية في جامعة تافنس - بوسطن.

الفلسطينية، وهو أمر كارثي على الشعب الفلسطيني.

لقد بقي الهدف الفلسطيني واضحاً منذ تأسيس منظمة التحرير في سنة ١٩٦٤، وحتى إقرار "برنامج النقاط العشر" في المجلس الوطني الفلسطيني في سنة ١٩٧٤، وهو البرنامج الذي يدعو إلى إقامة "سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها". ويعكس "برنامج النقاط العشر" تناقضات مثيرة للحيرة، ويشكل وثيقة تعكس عمق أزمة المرحلة، إذ رأت قيادة "فتح" أن برنامج "العودة والتحرير" الذي تبناه الفلسطينيون قبل سنة ١٩٧٤، أصبح غير قابل للتنفيذ. وصار واضحاً أنه في مرحلة ما بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، فإن الدول العربية و"البلاد الاشتراكية" التي دعا "برنامج النقاط العشر" إلى تعزيز التضامن معها، ستساعد في فتح طريق المجتمع الدولي والأمم المتحدة أمام منظمة التحرير في مقابل قبولها بحل الدولتين. ومنذ تلك اللحظة التاريخية حتى اليوم، شاب غموض متزايد أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية، أكان في الخطاب السياسي، أو في الوعي النخبوي وفي المفاهيم الجماهيرية، حتى أصبح من الصعب اليوم الحديث عن تصور فلسطيني لمعنى الانتصار على الصهيونية، أو لمفهوم مشروع وطني فلسطيني، أو لمعنى تحقيق الأهداف.

واليوم لم يعد لدينا برنامج وطني يمكن للشعب الفلسطيني في مختلف تجمعاته، وللأجيال الشابة، الالتفاف حوله أو التجنّد من أجل تحقيقه والاستعداد للتضحية في سبيله.

إن الحروب مع إسرائيل كانت حروب مقاومة ودفاع عن النفس، فمثلاً لم يكن

الفلسطيني بـ"الثورة الفلسطينية الكبرى"، كان الانتصار على الصهيونية يعني وقف التدفق الكولونيالي للمستوطنين اليهود إلى فلسطين ومنعهم - كجماعة "تهاجر" إلى فلسطين - من بناء وطن يهودي فيها. ومنذ "الثورة الفلسطينية الكبرى"، وحتى بدء النكبة، أضيف هدف آخر إلى نضال الشعب الفلسطيني، وصار الانتصار يُعرّف، لدى جميع فئات الشعب الفلسطيني وهيئاته وجمعياته الناشطة وقياداته وأحزابه، بمنع تقسيم فلسطين.

وحاول الفلسطينيون تحقيق هذه الأهداف - منع التدفق الكولونيالي ومنع تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها - في وقت كانوا تحت انتداب بريطاني يقاتلونه من أجل الحصول على استقلالهم، إلا أن الشعب الفلسطيني فشل في تحقيق الاستقلال وفي وقف المشروع الاستيطاني ودحره، كما فشل في الحفاظ على أي جزء من فلسطين. ونجح المشروع الصهيوني ليس فقط في إقامة الدولة اليهودية، بل أيضاً في توسيعها إلى حدود تجاوزت حدود التقسيم بحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧.

ولم يطالب الفلسطينيون بعد التهجير بالعودة إلى حدود التقسيم أو قبولها. لم يطالبوا - لا هم ولا الأنظمة العربية (التي لم يعد جزء منها يُحسب على الرجعية العربية) - بدولة فلسطينية أو دولة عربية بحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٤٧ لأسباب واضحة من المهم أن نستعيدها اليوم: لأن الشعب الفلسطيني رأى أن وطنه استُلب في مشروع كولونيالي ولم يكن ليقبل بإضفاء الشرعية عليه، ولأن المطالبة بأقل من العودة والتحرير هو قبول بانهايار الكيانية الفلسطينية والهوية

مقالتي "الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٨٩، شتاء ٢٠١٢، ص ٧).

## I - حلّ الدولتين: أثمانه ومنظومته الفكرية

سأبدأ ملاحظاتي حول حلّ الدولتين بمراجعة الأثمان الوطنية الواضحة والمخاطر التي يحملها، ثم سأراجع المنظومة الفكرية الخطأ التي يعتمد عليها. إذا طُلب إلينا اليوم تعريف أهداف المشروع الوطني الفلسطيني في الأعوام العشرين الأخيرة، فإنه يمكن تلخيصها من غير عناء كما يلي: إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين بحسب قرارات الأمم المتحدة. وهذا المشروع طبعاً يتناقض مع "برنامج النقاط العشر" الذي ينصّ على "استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني". نحن واعون لهذا التناقض، إلاّ إننا لا نعيه اهتماماً.

وفضلاً عن كل ما يتطلبه حلّ الدولتين من تنازلات حدودية وأمنية وتنازلات في القدس وفي مسألة الاستيطان، فإن هنالك ثلاثة أخطار مركزية إضافية يجدر بنا التشديد عليها، وسأحدها على النحو التالي:

### ١ - كان واضحاً وصار أكثر وضوحاً

لكثيرين أن حلّ الدولتين لا يتماشى، وإنما يتناقض مع عودة اللاجئين، وقد صرنا قريبين من المجاهرة بذلك بطرق متعددة كان أحد أمثلتها الأخيرة تصريح الرئيس محمود عباس بشأن عدم نيته العودة إلى صفد، والذي يدلّ - كما قال

التصدي البطولي لاجتياح سنة ١٩٨٢ حرب تحرير، وإنما كان حرب دفاع عن النفس ضد مخططات إسرائيلية. وكذلك الاجتياحات الإسرائيلية للضفة والقطاع خلال الانتفاضة الثانية والحربين الأخيرتين على غزة. وكانت الانتفاضة الأولى مشروع مقاومة ضد الاحتلال غير محدد الأهداف، وهي - على بطولتها ومشروعيتها وشعبيتها والتأييد الفلسطيني والعربي العارمين - لم تطرح برنامجاً وطنياً فلسطينياً يشمل جميع أجزاء الشعب الفلسطيني. وفي واقع الأمر لم ترّ قيادات الانتفاضة الأولى أن من واجبها طرح مثل هذا المشروع لأنه كان من مسؤولية منظمة التحرير - وهي، في ذلك الظرف التاريخي، المؤسسة الفلسطينية الوحيدة المخوّلة طرح مشاريع سياسية فلسطينية. كما أن غموض أهداف المشروع الوطني الفلسطيني، حتى فيما يتعلق ببرنامج الدولة الفلسطينية وبالمستحقات الإسرائيلية في حال طرح هكذا برنامج، كان أحد العوامل التي حالت دون طرح هدف واضح للانتفاضة يحافظ على جوهر القضية الفلسطينية، مثلاً: المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي بلا قيد ولا شرط من الأراضي التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧.

أمّا الانتفاضة الثانية فجاءت كردة فعل على فشل التفاوض على حلّ الدولتين في كامب ديفيد في تموز / يوليو ٢٠٠٠. وللتوضيح فإن هذه المراجعة المقتضبة ليست من باب نقد الانتفاضة، وإنما تهدف إلى التشديد على ما أود تأكيده وهو أننا فقدنا منذ أواسط السبعينيات تصوراً فلسطينياً لمشروع وطني جماعي شامل يحافظ على مقومات الهوية الفلسطينية، ولا يقبل تجزئة الشعب الفلسطيني حتى لو قبل بتجزئة الوطن الفلسطيني (انظر:

وهو أمر، بالنسبة إليها، غير قابل للنقاش، ومفهوم من قبل الجميع - المجتمع الإسرائيلي والمجتمع الدولي والفلسطينيين أيضاً. إلا إن تحدي هويتها اليهودية جاء في الأساس من طروحات بعض التيارات السياسية والفكرية الفلسطينية في إسرائيل، ولا سيما برنامج "التجمع الوطني الديمقراطي" في أواسط التسعينيات الذي طالب بتحويل إسرائيل إلى "دولة المواطنين"، وهذا التحدي كان أحد العوامل المركزية في دفع إسرائيل إلى المطالبة بالاعتراف بها دولة يهودية. وعندما تبنت أغلبية النخب الفلسطينية برنامج "دولة المواطنين"، صارت المطالبة بالاعتراف بالدولة اليهودية أكثر إلحاحاً. ولا توجد قيادة إسرائيلية اليوم - لا يمين إسرائيلي ولا يسار إسرائيلي - تقبل حلّ الدولتين من دون التشديد على "دولتين لشعبيين"، أي من دون المطالبة بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.

لن تقبل إسرائيل حلّ الدولتين إلا إذا اعترف الفلسطينيون بالمشروع الصهيوني، وقبلوه قبولاً واضحاً يتجسد باعترافهم بالدولة اليهودية وبإقرارهم بإنهاء الصراع، الأمر الذي يعني أن حلّ الدولتين يتطلب اعتراف الفلسطينيين بالشرعية الأصلية لإقامة دولة يهودية في فلسطين، والقبول بتبعات هذا الاعتراف كافة، وأن على الفلسطينيين التصالح مع الصهيونية وقبولها في مقابل حلّ الدولتين. وما يقصده الإسرائيلي هنا هو قبول المشروع الكولونيالي وشرعيته. لكن هل يستطيع المشروع الوطني الفلسطيني المصالحة مع الصهيونية؟ يجب أن نجيب عن ذلك بصوت واضح لأن في الإجابة عنه تكمن أسس تشكيل المشروع الوطني الفلسطيني الجديد والوعي الوطني الجديد.

الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس - على أنه بالنسبة إلى الرئيس عباس فإن "حل قضية اللاجئين لن يكون داخل إسرائيل. هذه تصريحات ثقيلة الوزن وذات أهمية" ("هآرتس" ٢٠١٢/١١/٣). وبدأنا بالمجاهرة بذلك بالتدريج، وخصوصاً منذ محادثات طابا في سنة ٢٠٠١، والتصريحات الرسمية والاتفاقيات شبه الرسمية منذ ذلك الحين. ربما يحتاج الأمر إلى دراسات تاريخية لمعرفة ما إذا كانت القيادات الفلسطينية، عندما بدأت بالحديث المبطن ثم المجاهرة بحلّ الدولتين، تعلم أن هذا الحلّ يتطلب التنازل فعلاً عن حق العودة، أم إن ذلك الاقتناع حدث بالتدريج، وهذا سؤال مثير بحد ذاته، والإجابة عنه تساعدنا على كيفية فهم القيادات الفلسطينية لديناميات المشروع الاستيطاني وجوهره، ولمنطق البرامج السياسية التي طوّرتها، واستراتيجيات المواجهة التي عملت وفقها.

## ٢ - من وجهة النظر الإسرائيلية

لا معنى لحلّ الدولتين إلا في إطار حلّ الدولتين لشعبيين - دولة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع ودولة الشعب اليهودي في إسرائيل. وفي هذا الإطار، فإن مطلب إسرائيل الاعتراف بها دولة الشعب اليهودي ليس، في اعتقادي، مطلباً تكتيكياً تفاوضياً كما يعتقد البعض، ذلك بأنها ربما تستعمل هذا المطلب لإجهاض حلّ الدولتين، لكنها لن تقدّم تنازلات نهائية للفلسطينيين من دون الاعتراف بها دولة الشعب اليهودي لأسباب سأذكرها أدناه. وهذا المطلب ليس جديداً في جوهره، فطلب إسرائيل من الفلسطينيين الاعتراف بها كان دائماً يعني الاعتراف بها دولة يهودية لأنها هكذا فهمت نفسها،

### ٣ - إعادة تعريف فلسطين

**والفلسطينيين.** في إطار الدولتين لشعبين تقام "فلسطين" إلى جانب إسرائيل، لكنها تأخذ أبعاداً سياسية وهوياتية وتاريخية جديدة ومتسعة. ففي عملية إحياء "فلسطين" وإقامتها من جديد في إطار الدولتين خطورة بالغة على الفلسطينيين في إسرائيل (فضلاً عن الخطورة الواضحة على اللاجئين)، والتي يجدر بنا ملاحظتها قبل فوات الأوان.

عندما تسمي الدولة الفلسطينية نفسها "فلسطين" بدلاً من "دولة فلسطين" أو

"الدولة الفلسطينية"، فإن الباب سيفتح

على مصراعيه لـ "تشجيع" الفلسطينيين

في إسرائيل تشجيعاً ناعماً أو خشناً، وفق

ما تقتضي الحاجة والأوضاع السياسية

والتحولات اليمينية المتسارعة داخل المجتمع

الإسرائيلي، "كي ينتقلوا" إلى وطنهم أي إلى

"فلسطين". وهم، بحسب الفهم الكولونيالي

العميق، "أغراب" في إسرائيل، ذلك بأن الوعي

الصهيوني يعتبر أن المجموعة الأصلانية

هي اليهود أنفسهم، أمّا الفلسطينيون

من مواطني إسرائيل فهم الذين أتوا من

خارج الوطن اليهودي. ولا يساعد في هذا

الشأن تصريح الرئيس عباس للتلفزيون

الإسرائيلي كما نقلته صحيفة "هآرتس" في

٢٠١٢/١١/٣، بأن "الضفة الغربية وقطاع

غزة وشرقي القدس هي فلسطين، وما عدا

ذلك هو إسرائيل. الآن وإلى الأبد." وفي واقع

الأمر، وربما من دون أن يقصد الرئيس

عباس ذلك، فإن لمقولته هذه أبعاداً تزيد

من خطورتها لأنها تشجع الإسرائيليين على

مطالبة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل

على الانتقال إلى "فلسطين" إذا ما أرادوا

تحقيق أهدافهم القومية، لأن "فلسطين" هي

وطن الفلسطينيين. وماذا يكون الفلسطينيون

داخل إسرائيل؟ وماذا تكون هويتهم عندما

يقول الرئيس عباس إن "فلسطين" هي الضفة والقطاع؟ الفلسطينيون في إسرائيل يعتقدون أنهم يقيمون على أرضهم، ويتغنّون شعراً وسياسة بأنهم أصحاب الوطن الأصليين - يعني أصحاب فلسطين الأصليين. إن لهذا التنازل السريع إسقاطات وجودية خطيرة غير مدروسة على أجزاء من الشعب الفلسطيني.

### II - الأسس البراديغماتية لحلّ

#### الدولتين: صراع قومي أم صراع

#### كولونيالي؟

من المدهش أن كثيرين منا، وكثيرين

في العالم العربي وفي العالم، أصبحوا

مقتنعين بأن حل الدولتين لم يعد قابلاً

للإنجاز، وأنه، على الرغم من ذلك، فإن جل

الجهد السياسي والفكري يصبّ في متابعة

ما أصبح في فهم الكثيرين سراباً لا جدوى

من الركض وراءه، وأن علينا في المقابل أن

نوجه بعض الجهد الوطني - الفكري السياسي

والأكاديمي - إلى مناقشة البدائل. ويجب أن

نسأل أنفسنا ما هو السبب في ذلك، وهو في

رأبي يعود إلى أن البديل يتطلب الاعتماد على

منظومة فكرية تخلّت عنها الحركة الوطنية

الفلسطينية منذ زمن طويل، وهي المنظومة

التي تعتمد مواجهة الكولونيالية. لكن القيادة

الفلسطينية تعمل في إطار البراديغما الخطأ

التي أوصلتنا إلى طريق مسدود.

منذ القبول الفلسطيني المبطن في

سبعينيات القرن الماضي، ومن بعده

القبول المعلن منذ نهاية الثمانينيات بحل

الدولتين، جرى الانتقال بالتدرج من

براديغما رأت في الصراع مع الصهيونية

صراعاً بين حركة تحرر وطني وبين مشروع

كولونيالي، إلى براديغما افتراض - وإن لم

يكن الافتراض علنياً - أن الصراع هو صراع

وسياقات كولونiale تختلف تماماً عن سياقات القرن العشرين): النموذج الأول يهدف إلى الوصول مع الكولونيين إلى حل ينهي العلاقة الكولونiale ويحرر الجهتين من عبئها وتبعاتها ويفاوض بشأن طرق إنهاء هذه العلاقة ونظام الحكم المستقبلي. ومعنى ذلك بالنسبة إلى الفلسطيني هو إنهاء الامتياز اليهودي في فلسطين (القصد فلسطين ليس دولة فلسطين) وعودة اللاجئين والوصول إلى اتفاق مع اليهودي الإسرائيلي على طبيعة العلاقة المتساوية بين أبناء الوطن الفلسطيني، وعلى طبيعة الحكم بحسب النموذج الجنوب إفريقي؛ أمّا النموذج الثاني وهو النموذج الجزائري، فإنه يهدف إلى تحرير الوطن وطرد الكولونيين إلى وطنهم الأم، الأمر الذي يعني بالنسبة إلى الفلسطينيين عودة اليهود إلى أوطانهم الأصلية بحسب صيغة الميثاق الوطني الفلسطيني. وقد تبنى الفلسطينيون عندما اعتمدت حركة التحرير الفلسطينية المنظومة الكولونiale - وبروح العصر التي طغت عليها حرب التحرير الجزائرية - النموذج الجزائري. وبغض النظر عن الأهداف المتعددة للانتصار على الكولونiale، فإن من المدهش أن الأحزاب المهيمنة في إسرائيل ما زالت تتعامل مع الصراع كأنه صراع كولونالي، وأن الفلسطينيين اليوم يتعاملون معه في الأساس كأنه صراع قومي. وكان من الطبيعي أن يكون الواقع معكوساً: أي أن تطالب إسرائيل بالانتقال إلى براديجما الصراع القومي، وأن يبقى الفلسطينيون متمسكين بمنظومة الصراع الكولونالي، لكن ذلك كان يتطلب أن يطور الفلسطينيون برامجهم وأهدافهم واستراتيجياتهم داخل النموذج الكولونالي - ويعني هذا كما سأوضح لاحقاً، التخلي عن النموذج

بين حركتين قوميتين. إن الصراع القومي هو الذي يقود إلى قضايا تفاوضية بشأن تقسيم وطن تختلف عليه حركتان قوميتان لكل منهما مطالب شرعية فيه - الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة القومية للشعب اليهودي / الصهيونية. وفي الواقع جاء قرار التقسيم من قلب هذه البراديجما وجاء الرفض الفلسطيني (والعربي) له كي يمثل رفضاً للبراديجما ذاتها، وجاء قبوله من دول أجنبية ومن قوى فلسطينية محدودة (مثل الجزء من عصبة التحرر الوطني التي انضوت في إطار الحزب الشيوعي الإسرائيلي لاحقاً) أيضاً من داخل هذه البراديجما، ولذلك فإن من يعتمد على هذه المنظومة عقائدياً اعتقد ولا يزال يعتقد أن رفض الفلسطينيين للتقسيم كان خطأ سياسياً تاريخياً. وفي المفاوضات يجري الحديث في إطار هذه المنظومة عن الحدود وعن العلاقات الأمنية والعلاقات الاقتصادية والاعتراف المتبادل وحتى مسائل تتعلق باللاجئين الذين نتجت قضاياهم من الصراع بين المجموعتين القوميتين. وكمثال لصراع يعتمد هذه المنظومة الفكرية يمكن أن ننظر إلى القضايا التي برزت في الصراع في دول البلقان مثلاً: حدود؛ لاجئون؛ استقلال، وما إليه. أمّا الصراع الكولونالي فإنه ينطلق من أسس أخرى تماماً: تحرير الإنسان الواقع تحت الحكم الكولونالي وإنهاء الحكم الكولونالي وإنهاء الامتيازات السياسية الجماعية للكولونيين. ويتم التوصل إلى هذا الهدف في إطار الصراع مع الكولونiale في واحد من النماذج التالية (إذا افترضنا أن المشروع الكولونالي لم ينجح بالقضاء - الجسدي أو السياسي المعنوي - على أصحاب الوطن الأصليين كما حدث في أميركا الشمالية وأستراليا مثلاً في ظروف تاريخية

الأول / أكتوبر ١٩٧٣، فقد صار واضحاً بعد تلك الحرب أن أهداف الحرب ذاتها وأهداف المفاوضات مع إسرائيل (عبر الولايات المتحدة بقيادة هنري كيسينجر)، كانت من أجل الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧، وليس من أجل تحقيق أهداف فلسطينية. وكان اشتراط الاتحاد السوفياتي مساعدة منظمة التحرير في طرق أبواب الأمم المتحدة والساحة الدولية هو الحديث عن الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية ضمن تلك الحدود. كما أدى اليسار الأوروبي دوراً فاعلاً في دفع منظمة التحرير نحو برنامج الدولة الفلسطينية في حدود ١٩٦٧. وجاء اتفاق كامب ديفيد [بين مصر وإسرائيل] في سنة ١٩٧٨ ليجعل الأمور حادة الوضوح: إن الخطاب العربي الرسمي هو عن تحرير الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ وليس عن تحرير فلسطين. ولم تكن المعارضة العربية لاتفاق كامب ديفيد نابعة من تحديد إطار التفاوض مع إسرائيل في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وإنما لأن الصلح كان منفرداً ومن دون التوصل إلى اتفاق جماعي. ولم تكن المفاوضات السورية مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد في سنة ١٩٩١ إلا على استرجاع هضبة الجولان (في أحسن الأحوال في إطار اتفاق شامل مع الفلسطينيين بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧).

وبعد حرب لبنان في سنة ١٩٨٢ وإخراج المنظمة من بيروت إلى تونس، صار أحد مقومات المقاومة الفلسطينية هو قدرتها على البقاء والقيادة، إلى أن صار مجرد وجودها هو أحد مقومات الصراع بعد الاجتياح العراقي للكويت. وبصورة عامة عملت منظمة التحرير في ظروف عربية قاهرة تتحكم فيها بالشعوب العربية أنظمة دكتاتورية تدور في

الجزائري وتبني النموذج الجنوب إفريقي. وفي حقيقة الأمر، فإن إسرائيل لن تستطيع الانتقال إلى براداغما الصراع القومي إلا بتطمينات فلسطينية ذكرتها أعلاه، تجعل من الوصول إلى حلّ على أساس التقسيم أمراً غير ممكن. ولم يكن الانتقال الفلسطيني من براداغما الصراع الكولونيالي إلى براداغما الصراع القومي سهلاً أو اختيارياً أو حاداً أو ربما لم يكن حتى واعياً. وهذا ادعاء خطر، ويستحق المراجعة بحد ذاته في مداخلة منفردة.

فمثلاً سمّت منظمة التحرير برنامج "النقاط العشر" "المشروع المرحلي" لأنها لم تُرد التخلي تماماً عن الإطار الكولونيالي. وظلت تتردد بشأن الاعتراف بإسرائيل وتبعث بالرسائل المبطنّة والمكشوفة وتقترح الصيغ غير المباشرة للاعتراف بها في مقابل الدخول في عملية تفاوضية. وكانت إسرائيل تهمل وتتجاهل جميع الرسائل حتى الواضحة منها لأسبابها الاستراتيجية - لأنها لم تعترف بوجود شعب فلسطيني أو بحقه في فلسطين، ولأنها أيضاً تحظى بتأييد شعبي واسع وعميق داخل المجتمع الإسرائيلي بالأخص تتعامل مع أقل من قبول استراتيجي يعطي الشرعية المطلقة لمشروعها، ولأنها في داخلها كانت تفترض أن الفلسطيني لم يتخلّ أصلاً عن المشروع المرحلي، أي مشروع النقاط العشر. ومن حقها من وجهة نظرها الكولونيالية أن تفترض ذلك.

وجاء الانتقال المتدرج إلى منظومة الصراع القومي، كما ذكرت، في ظروف عربية دولية معقدة لم تترك فرصاً كبيرة لاستمرار الصراع في إطار الفهم الكولونيالي بحسب النموذج الجزائري.

ولم تكن مصادفة أن برنامج النقاط العشر طُرح في سنة ١٩٧٤ بعد حرب تشرين

القاهرة، وفي ظروف وَهَنَ منظمة التحرير والحرب الإسرائيلية الدائمة على الشعب الفلسطيني - على التقبُّل السلبي لهذا الانتقال. إنَّذا، في واقع الأمر، نحن واجهنا الصهيونية في إطار المفهوم الكولونيالي في فترة تاريخية محددة ثم تنازلنا عنه وانتقلنا إلى براديجما الصراع القومي الذي أوصلنا إلى طريق مسدود. وفي اعتقادي، فإننا في كلا الحالتين كنَّا على خطأ بشكل أو بآخر.

لماذا تعاملنا في صراعنا مع الصهيونية بإطارين مختلفين؟ ولماذا حتى أواسط السبعينيات لم يطرح أي فصيل فلسطيني أي تحدٍ فلسطيني لمنظومة الفهم الكولونيالي للصراع؟

الجواب، لأننا كنا على حق. لكننا في الوقت نفسه أهملنا مركباً مركزياً في الصراع هو الشعب الإسرائيلي، ومدى استعدادنا لأخذه في الحسبان في أي مشروع وطني نقترحه. وسأعود إلى هذا المركب لاحقاً.

عندما انتقل تأطير الصراع إلى منظومة الصراع القومي فإنه واجه معارضة فلسطينية شديدة في البداية لأن الفلسطينيين رأوا فيه تنازلاً عن المواجهة مع الكولونيالية. وعندما قبلت بعض الفصائل بحلِّ الدولتين كان القبول على أساس مرحلي - يفترض أننا سنعود في فترة لاحقة إلى المواجهة مع الكولونيالية. وفي التأطير القومي نسينا أو لم نفهم أن إسرائيل ذاتها لم تَرَ في الصراع صراعاً قومياً. وفي اعتقادي، فإن أغلبية القوى السياسية في إسرائيل حتى اليوم لا تتعامل مع الصراع مع الفلسطينيين على أنه صراع قومي، فرؤيتها إلى طبيعة الصراع معقدة يختلط فيها المركب القومي بالمركب الكولونيالي، وخصوصاً في الدوائر الفكرية لليمين الحاكم. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى

الفلك الأميركي أو السوفياتي (قبل انتهاء الحرب الباردة).

ولم تكن هذه الظروف التاريخية موالية لتقبُّل منظومة فكرية فلسطينية مواجهة للكولونيالية مع تبعات مثل هذه المنظومة على الفلسطينيين والشعوب العربية - هذا في حال كانت منظمة التحرير والنخب الفلسطينية تعمل على السير في هذا الاتجاه. في هذه الأوضاع، وبدلاً من تطوير النضال ضد الكولونيالي، بدأ الانتقال إلى براديجما بديلة من براديجما الصراع ضد الكولونيالية الاستيطانية. وفي الواقع، وفضلاً عن الأوضاع العربية، فإن طبيعة الحركة الصهيونية المعقدة لم تسهّل على الفلسطيني تطوير نضاله ضد الكولونيالية بسبب المميزات الخاصة للكولونيالية الصهيونية. وإذا كان "برنامج النقاط العشر" بداية الانتقال من منظومة فكرية للصراع إلى منظومة أخرى، إلا أنه عكس التخبُّط بين المنظومتين، كما عكس أننا لم نفهم خصوصية الصهيونية. وعرض "برنامج النقاط العشر" إمكان قيام "سلطة مستقلة" على أراضٍ محررة، لكنه عرضها كمشروع حلِّ مرحلي في برنامج التحرير الشامل بحسب النموذج الجزائري. إلا إن إسرائيل رفضت رفضاً قاطعاً الاعتراف بمنظمة التحرير، أو الاتصال بها على أساس فرضيات هذا البرنامج، وكان توقع أن تقبل إسرائيل دخول عملية سياسية على أساس هذا البرنامج افتراضاً ساذجاً يوحي بعدم فهم بعض جوانب الصهيونية. عندها، وبعد الرفض المتكرر، انتقل هذا العرض بالتدرج - ببطء لكن بوضوح - إلى قلب منظومة الصراع القومي متخلياً عن مفهوم الصراع الكولونيالي. وساعد الانتقال المتدرج - في ظل الأوضاع العربية والدولية



أيضاً مركّبات بنيوية. إلا إن الصهيونية تختلف عن مشاريع استيطانية أخرى بثلاث مميزات رئيسية على الأقل تجعل منها حالة تاريخية فريدة وتتطلب منّا توجهاً يتعامل مع هذه الفزادة التاريخية، إذ لا خيار للشعب الفلسطيني إلا التعامل معها.

### ١ - ليس للمشروع الاستيطاني

الصهيوني وطن أصلي يحكم العلاقة

بين "الكولوني" (المستعمرة) وبين

المركز الذي يشكله الوطن الأصلي أو

الوطن الأم. فعلى الرغم من الدعم الغربي

للمشروع الكولونيالي لم يكن هناك دولة

انطلق منها المشروع، وكانت العلاقة بينها

وبين "الكولوني" (المستعمرة) علاقة دولة

مع مواطنيها أو مع الامتداد الاستيطاني لها

ولمواطنيها. وما يهمننا في الأمر هو أنه لم

يعد للمستوطنين اليهود منذ مدة طويلة وطن

أم حتى لو اعتبرنا أنه كان لهم أوطان عديدة

انطلقوا منها. وهذا بطبيعة الحال يصحّ اليوم

أكثر من الماضي مع تشكّل الأجيال الجديدة

في شعب إسرائيلي له مقوماته الواضحة. وما

حدث في هذه الحالة يستحق الدراسة بحدّ

ذاته، ذلك بأنه، في نظري، نتجت حالة غير

عادية ووحيدة صارت فيها المستعمرة هي

الوطن الأم.

وفي اعتقادي عندما تعاملنا مع الصراع

من داخل المفهوم الكولونيالي لم نقدر

أهمية هذه المسألة، وكان اعتماد النموذج

الجزائري، كما ذكرت سابقاً، طاغياً على

الوعي السياسي العام وعلى روح العصر

في العالم الثالث وحركات تحرره الوطني،

والذي احتلت فيه حركة التحرر الفلسطينية

مكاناً مركزياً. لكن اعتماد النموذج الجزائري

كان خطأً جسيماً أوصل الحركة الوطنية

الفلسطينية إلى إحباط مطلق وباب موصود،

في أوصلو لم تعترف إسرائيل بوجود شعب فلسطيني، فهي اعترفت بمنظمة التحرير وليس بالشعب الفلسطيني. ولا تزال إسرائيل الرسمية حتى اليوم تتعامل مع الصراع من داخل المفهوم الكولونيالي. وتلخيصاً لملاحظاتنا بشأن هذا الموضوع حتى الآن أقول: نحن نصرّ حتى اليوم - على المستوى التصريحي الداخلي - على أن الصراع مع الصهيونية وإسرائيل هو صراع ضد الكولونيالية، لكننا في الوقت نفسه، على المستوى السياسي العملي، تعاملنا معه كصراع قومي. وهذا يفسر جزءاً كبيراً من محنتنا.

### III - مميزات الحركة الصهيونية

لنعد إلى السؤال عن الصراع مع

الصهيونية، هل هو صراع قومي أم صراع

كولونيالي؟ وكى نجيب عن هذا السؤال نعود

إلى تعريف الصهيونية: الصهيونية هي حركة

كولونيالية صاحبة مشروع كولونيالي مع

مميزات قومية يجب أن نراها ونتعامل معها.

وتعتمد صيغة المشروع الوطني الفلسطيني

المستقبلي وصيغة أهدافه واحتمالات

تحقيقها على فهمنا للصهيونية. وتشترك

الكولونيالية الصهيونية مع المشاريع

الكولونيالية والاستيطانية الأخرى في أن

العنف والاستلاب وإلغاء الآخر (إمّا الإلغاء

عن طريق التخلص بواسطة الطرد، وإمّا

الإلغاء الرمزي كأن لا تعترف بوجود الآخر)

والامتيازات والاستعلاء والصور الذهنية

السلبية للشعب الأصلي، هي مركّبات بنيوية

من المشروع نفسه، وهي جزء من مشروع

تبريري يأتي ملازماً للمشروع الكولونيالي.

وكذلك فإن التحكم والسيطرة والإنكار

وتقسيم الشعب الأصلي والبطش به، هي

الصهيونية حركة قومية وبين أن يكون لها حقّ في فلسطين، بمعنى أن كون الحركة الصهيونية حركة قومية لا يعطيها حقاً في فلسطين لا من قريب ولا من بعيد. وأنا على استعداد لأن أقول أكثر من ذلك: لليهود علاقة ثقافية ودينية تاريخية بفلسطين تنعكس بأشكال متعددة وعميقة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، إلا إن هذه العلاقة لا تعطي اليهود ولا الحركة الصهيونية حقاً في فلسطين، تماماً كما أنها لا تعطي المسيحي الأوروبي وغير الأوروبي الذي تربطه بفلسطين علاقات ثقافية، حقاً سياسياً فيها. لكن للجانب القومي للصهيونية أبعاداً يجب أن نأخذها في الحسبان عندما نتواجه معها من دون أن نغفل الجانب الكولونيالي.

### ٣ - المركّب الديني في الصهيونية

**مركّب مركزي ويتمّازج مع المركّب القومي.** بينما يحضر المركّب الديني في العديد من الحركات القومية في العالم وتبقى رواسبه حاضرة حتى بعد أن تتحول هذه الحركات إلى حركات علمانية، فإن الأمر في حالة الحركة الصهيونية مختلف. ويعود الاختلاف إلى عدة عوامل منها أن اليهودية في إسرائيل تُعتبر هوية دينية وهوية قومية يصعب فكّ ارتباط أحد مركّباتها عن الآخر. ومنها أن المنظومة التبريرية الرئيسية للصهيونية وأساس شرعيتها في أعين معظم الصهيونيين هو الوعد الإلهي التوراتي لليهود بأرض إسرائيل. وعليه فإن الاستعداد للتمازج بين القومية والدين في الحركة الصهيونية هو استعداد عضوي. ومنذ بروز الحركات الاستيطانية المسيحانية في إسرائيل منذ السبعينيات، نلاحظ الاختراق المتزايد للدين حتى في دوائر قريبة من التيارات الصهيونية المركزية.

الأمر الذي دفعها إلى التخلي عن منظومة الصراع مع الكولونيالية بأكملها. وفي الواقع، ومن دون أن أكون اعتذارياً لجيل كامل من القيادات الفلسطينية المؤسسة، أعتقد أن من غير الإنساني أن نتوقع أن تكون القيادات الفلسطينية في تلك المرحلة قادرة على أن تعرض على المستوطنين أن يكونوا جزءاً من الوطن. وربما تكون هذه الصعوبة كامنة في القرب الزمني بين انطلاقة الثورة الفلسطينية وبين استلاب وطن الفلسطينيين. ولذلك فإن برنامج الدولة الواحدة الذي عرضته "فتح" في سنة ١٩٦٩ كان خطوة كبيرة لكنها غير كافية في هذا الاتجاه. وعليه، فإن أي مشروع جديد يجب أن يتعامل بجرأة وبوضوح مع الشعب الإسرائيلي كشريك مستقبلي في الصراع ضد الكولونيالية.

### ٢ - الحركة الصهيونية الكولونيالية

هي أيضاً حركة قومية. إن المركّب الكولونيالي في المشروع الصهيوني هو المركّب الطاعي، لكن ثمة أيضاً مركّب قومي فيها. فعندما فشلنا في ردع المشروع ونجح الصهيونيون في استلاب الوطن، تأسس فيه شعب إسرائيلي له مميزات الشعوب الأخرى ومؤسساتها، غير أنه تأسس أيضاً على مركّبات كولونيالية ذكرت بعضاً منها باقتضاب في البند السابق.

ليس لدى الفلسطيني ما يخشاه من أن يرى الصهيونية كحركة قومية تحمل في الآن نفسه مشروعاً كولونيالياً. وليس للصهيونية في الواقع منطلق تاريخي غير منطلق الحركة الاستيطانية الكولونيالية لأنها بطبيعة الحال تشكلت في أوروبا، وأخذت تبحث لها عن وطن تبني فيه دولة اليهود. ليس هنالك أي علاقة بين كون الحركة

الأخيرة مكانة مركزية، وتحولت إسرائيل تحوُّلاً جدياً نحو اليمين. وفي عملية الانزياح السريع نحو اليمين المتطرف بدأ حزب الليكود كأنه حزب معتدل، وصار على الأحزاب التي كانت تسمّى يساراً صهيونياً، مثل حزب العمل، المنافسة عن طريق مجازاة كثير من المواقف اليمينية المركزية. ومن دون الدخول في التفاصيل، فإن من الواضح أن التيارات الفكرية التي يمثلها الليكود أخذت مكان الصدارة في الخطاب السياسي الإسرائيلي، وأخذ فكره السياسي في الانتشار بين الإسرائيليين - وخصوصاً في ضوء الفهم الإسرائيلي للتحوّلات في العالم العربي، وهو الفهم الذي يتمشى مع التصور النمطي للإنسان العربي كإنسان عنيف وغير ديمقراطي. وفي الغالب، فإن هذا الفهم للتحوّلات في العالم العربي سيدفع في اتجاه التشدد مع الفلسطينيين والعرب عامة، والتمسك بالأراضي المحتلة وإنهاء مفهوم "الأرض في مقابل السلام" مع السلطة الفلسطينية. ولذلك سأركز ملاحظاتي في هذا القسم من الورقة على الرؤية اليمينية إلى الصراع، والتي تشكل الرؤية المركزية في إسرائيل اليوم.

تعتمد الرؤية اليمينية على فرضيات مثيرة يجدر بنا أن نفهمها في العمق. فهذه الرؤية، كما طرحها جابوتنسكي منذ سنة ١٩٢٣، تفترض في جوهرها أنه "لا يمكن أن يكون هناك اتفاقية طوعية بيننا وبين عرب فلسطين لا الآن ولا في المستقبل" (مقالة لزيثيف (فلاديمير) جابوتنسكي بعنوان: "الحائط الحديدي - نحن والعرب" نشرها باللغة الروسية في الصحف الروسية في سنة ١٩٢٣، وترجمت لاحقاً إلى الإنجليزية بعنوان: "The Iron Wall". للاطلاع على المقالة، راجع الموقع الإلكتروني

وتشترك الصهيونية في هذا النوع من المزج بين الدين والقومية مع عدد قليل من الحركات القومية المعاصرة منها القومية الصربية التي تمتزج بتعاليم الكنيسة الصربية الأورثوذكسية، والقومية السينهالية في سريلانكا التي أخذت تُدخل المركبات الدينية البوذية من أجل ترسيخ تحكّمها في البلاد في صراعها مع الأقلية التاميلية، وأيضاً حزب الهيندوتفا الهندي الذي أدلج ونظّر لمزج الهندوسية بالقومية الهندية. لكن في تجربة رفضتها الأكثرية الهندية. وما يميز هذه الحركات هو جنوحها نحو الاستعلاء والتمييز واستثناء الآخر، وأيضاً استعدادها لاستعمال العنف المتطرف والذي تنبع خطورته من أنه يُشرَعَن على أسس دينية وإلهية. وعليه، من المهم أن نلاحظ هذا المركب في الصهيونية لأنه يزيد من استعدادها الكولونيالي لاقتراف أعمال عنف أكثر تطرفاً في حال انزلاق الصراع إلى مساحات تبريرية دينية.

وبناء على ذلك، فإن المواجهة مع الصهيونية تتطلب منّا الأخذ في الحسبان جوهرها الكولونيالي ومركبها القومي ومميزاتها الأخرى. ولأننا تعاملنا مع الصهيونية من داخل منظومة الصراع القومي متجاهلين البراديجما الكولونيالية فإننا وجدنا أنفسنا أمام حلّ الدولتين - تقسيم الوطن بين حركتين قوميتين مع أثمان لا يستطيع الشعب الفلسطيني أن يقبلها، كما أوضحت سابقاً.

#### IV - التصور الكولونيالي للوصول

إلى حلّ مع الفلسطينيين:

كولونيالي أم قومي؟

لقد احتل حزب الليكود في الأعوام

عندها سيتخلّون عن قياداتهم المتطرفة وسيختارون قيادات معتدلة تقدم اقتراحات نتفاوض فيها على مسائل عملية، مثل ضمان عدم طرد العرب؛ حقوق متساوية للعرب؛ أو تامة قومية للعرب. باختصار "فإن الطريقة الوحيدة للوصول إلى اتفاق في المستقبل هو التخلي عن جميع الأفكار التي تحاول الوصول إلى اتفاق الآن" (التشديد من كاتب هذه الورقة).

من المهم أن أشدد هنا، وكما سأوضح لاحقاً، أن هذا ليس تصوراً قديماً عفى عليه الزمن. بل إنه أحد الأسس الفكرية التي أرشدت ولا تزال ترشد التوجهات السياسية الاستراتيجية للكيود حتى بعد أن حدثت تغييرات على فهم الصراع ومكانة العرب فيه، نتجت من ديناميكية الصراع بين الصهيونية والفلسطينيين. ولا مجال في هذه الورقة للحديث عن هذه التغييرات، فالمهم في سياقنا هذا هو توضيح المعاني السياسية والاستراتيجية للفهم الذي يطرحه جابوتنسكي، وتوضيح أثرها في السياسة الإسرائيلية وفي ما يجري الآن. ومن الواضح أن حكومات الكيود اتبعت هذا النهج في تعاملها مع الفلسطينيين، ويأتي رفض التفاوض الحالي ومقولة "أنه لا يوجد شريك تفاوضي" من داخل هذا المنطق تماماً، إذ وفقاً له، يتعين على الفلسطينيين في البداية أن يقبلوا - عن طريق استعمال القوة - بحق الشعب اليهودي هنا، ثم يتم التفاوض على قضايا عملية. ويزداد هذا النهج تشدداً مع التطورات في العالم العربي الذي "يسير إلى الوراء" بحسب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الذي يقول إن "القيادات الإسلامية" في العالم العربي تبعد إيمان التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين الذين قد يشعرون بازدياد قوتهم أو معنوياتهم

http://jewish virtual library في الرابط: [www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/Zionism/ironwall.html](http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/Zionism/ironwall.html). والمهم في هذا الادعاء هو المنطق التحليلي الذي يعتمد عليه، فجابوتنسكي، الأب الأيديولوجي لمعسكر اليمين والليكوود خاصة، يقول إن "من غير الممكن أن يوافق عرب فلسطين (وهو يستعمل هذا المصطلح) على تحويل فلسطين من بلد عربي إلى بلد ذي أكثرية يهودية." ويقترح على قرأته مراجعة تاريخ الاستيطان الكولونيالي بحالاته السابقة كافة، ويقول إنهم لن يجدوا حالة واحدة جرت فيها عملية الاستيطان الكولونيالي بموافقة السكان الأصليين، ذلك بأن السكان الأصليين لا يقبلون بأن يشاركهم أحد في بلدهم، أو أن يكون سيدياً عليهم. وعليه فإنهم سيقاومون - دائماً - وعرب فلسطين ليسوا استثناء. ثم يقول جابوتنسكي إن من يعتقد أن من الممكن التوصل إلى موافقة عرب فلسطين على قيام وطن يهودي في فلسطين يفترض "إما أن يكون العرب مجموعة من الحمقى الذين نستطيع خداعهم بإخفاء أهدافنا الحقيقية، وإما أنهم فاسدون ونستطيع رشوتهم بمنافع اقتصادية وثقافية كي يتنازلوا لنا عن حقوق الأولوية في فلسطين"، ويقول إن هذا الافتراض وما شابهه ينم عن احتقار للشعب العربي. إذ كيف يتم الوصول إلى الهدف، وكيف يتم الوصول إلى اتفاق مع عرب فلسطين على هذا الهدف؟ الإجابة بسيطة وتعتمد على المنطق المذكور: ببناء "جدار حديدي" غير قابل للاختراق. وبما أن الصهيونيين لن يستطيعوا تقديم أي تعويض يرضي عرب فلسطين، فإن "الاتفاقية الوحيدة معهم تصبح ممكنة عندما يفهمون أنه لا يوجد أمل بالتخلص منّا - بسبب الجدار الحديدي.

وواضحة، وليس موقفاً ناتجاً من سوء فهم أو تقدير خطأ. إنها الاستراتيجية التي ترشدها أيديولوجيا جابوتنسكي، بمعنى أنه إذا أردت أن تتوصل إلى اتفاق في المستقبل، فإن عليك أن تُقلع عن التفتيش عن اتفاقية في الوقت الحالي. يجب أن تواجه العرب بالحائط الحديدي إلى أن يستسلموا.

إذاً، فإن الاستراتيجية السياسية الإسرائيلية في تعاملها مع الفلسطينيين تنبع من البراديغما الكولونيالية وتهتدي بمتطلباتها: الشعب الأصلي يجب أن يقبل شروطنا حتى نصل إلى اتفاق. ومن الممكن أن نرى الحرب الأخيرة على غزة، وحملات الاستيطان المتكررة، وتسريع عمليات تهويد القدس، والتسهيلات الاقتصادية، من خلال رؤية استراتيجية تعتمد على قواعد أيديولوجية متكاملة تعتمد البراديغما الكولونيالية.

ومن سخرية الأقدار أنه في الوقت الذي أخذ الفلسطينيون ينتقلون إلى المنظومة السياسية التي تعتمد فرضية الصراع القومي، فقد اعتلى مقاليد الحكم في إسرائيل - في سنة ١٩٧٧ - تيار جابوتنسكي. ومن يومها إلى الآن نحن في صراع منظومات سياسية معكوسة. وربما يكون الأمر ليس من سخرية الأقدار بل من عدم فهمنا - نخباً وقيادات - للمشروع الصهيوني في أعماقه. ومن المؤكد أننا لم نقدم تصوراً لمشروع وطني يردّ على المنظومة السياسية الكولونيالية. وفي الواقع فإن الطروحات السياسية الفلسطينية، في معظمها، كانت تساعد على ترسيخ المشروع الكولونيالي. وأكبر دليل على ذلك هو الازدياد الهائل لعملية الاستيطان منذ أواسل، والمطالبة بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية (أي الاعتراف بشرعية المشروع الكولونيالي)، كردّ على الصحوة الوطنية للفلسطينيين

في الصراع مع إسرائيل، وعليه، فإن هذا هو الوقت للتشبث بالحائط الحديدي وتقويته. وبالمنطق نفسه، يتحدث الآن، في سنة ٢٠١٣، نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية، موشيه يعلون، في إجابة لقراء "هآرتس" في ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣ عن برنامج حزب الليكود الانتخابي في مسألة حل الدولتين، يقول يعلون: "بعض الناس يسألون ما هو الحل؟ هذا ليس السؤال الصحيح. من الصعب الحديث عن حل. يجب أن نتحدث عن إدارة الصراع... متى سيحل السلام؟ [فكروا] في الجدار الحديدي لجابوتنسكي. عندما يفهم جميع أعدائنا أننا سنبقى هنا إلى الأبد. ونحن سنصل إلى ذلك عن طريق الصمود وليس عن طريق الانسحابات. حتى ذلك الحين علينا أن نعمل بحسب المبدأ العملي [وهو] أننا لا نتحكم فيهم... لديهم الاستقلال السياسي. تستطيع أن تسمّي ذلك حكماً ذاتياً، دولة، أو حتى الإمبراطورية الفلسطينية" (هآرتس، ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣).

وبالمنطق نفسه تماماً يصرّح رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو، لجريدة "هآرتس"، بأن الصراع مع الفلسطينيين "غير قابل للحل، لأنه ليس نزاعاً على الحدود... إن جذور الصراع مختلفة تماماً. وحتى يعترف أبو مازن [الرئيس محمود عباس] بإسرائيل كدولة يهودية، فإنه لن يكون هناك طريق للتوصل إلى اتفاق" (هآرتس، ١٥ حزيران / يونيو ٢٠١٢). وعندما يصرّ المراسل في سؤاله عن الخطة العملية لدفع "عملية السلام" يردّ عليه نتنياهو بالقول: "إن الخطة العملية لدفع عملية السلام هو أن أعيد وأكرر في كل مناسبة ما قلته لك الآن." وهكذا، فإن الموقف الذي يقول إن الصراع مع الفلسطينيين غير قابل للحل هو موقف استراتيجي ومحسوب وله جذور فكرية أيديولوجية مركزية

لا تستطيع أن تقبل حلاً وسطاً إلا بشروطها هي ولو لسبب بسيط: لأنها تخشى من أن أصحاب الوطن الأصليين سيخالفون الاتفاق حين تتغير علاقات القوة، ولذلك فإن السيطرة التامة هي الطريق للتعامل مع هذا الهاجس.

## V - العودة إلى تعريف مشروع وطني في إطار براديغما الصراع مع الكولونيالية

إحدى الملاحظات المدهشة على الخطاب السياسي الفلسطيني الحالي هو أن أغلبية النخب السياسية، بما فيها آخر المؤيدين لاتفاق أوسلو، صارت تقول داخل الاجتماعات المغلقة إن حل الدولتين وصل إلى نهايته. وفي الواقع، فإن مؤيدي الدولة الواحدة كانوا يقولون دائماً إن الانتقال من مفهوم حل الدولتين إلى بدائل أخرى لن يحدث قبل أن تقتنع النخب الفلسطينية في الضفة والقطاع، وخصوصاً تلك المحسوبة أو المرتبطة بعملية أوسلو، بأن طريق الدولتين أُغلق.

ومن الواضح أن خطاب البدائل لحل الدولتين انعتق من الدوائر الأكاديمية التي انحصر فيها حين انطلاقه إلى دوائر الخطاب الدولي الأكاديمي - الفكري - السياسي بشأن الصراع. وفي الواقع فإن السرعة التي أخذ خطاب البدائل - وهو خطاب الدولة ثنائية القومية في أغلبيته - ينفذ من خلالها إلى الخطاب الدولي، هي دليل قوي على أن الأمر صار جاداً. وبطبيعة الحال فإن سقوط البراديغما لا يحدث فجأة، وإنما بالتدريج، فقط عندما يقتنع أصحابها بأنها لا تستطيع الإجابة عن أسئلة يطرحها منتقدوها. وفي تقديري، فإننا في مرحلة سقوط براديغما

داخل إسرائيل، وعلى برنامج حلّ الدولتين، وسياسة "لا شريك في المفاوضات" على الرغم من التنازلات الفلسطينية كافة وصار مشروع الدولتين هو مشروع هروب من المواجهة مع المشروع الكولونيالي، ويعكس عدم فهم للصهيونية والكولونيالية. وليس مصادفة أن الخطاب السياسي الفلسطيني بعد مرحلة الانتقال إلى مشروع الدولتين أخذ يتجنب بشكل متزايد الحديث عن الكولونيالية، وخصوصاً بعد عملية الترويض الدولية للخطاب السياسي الفلسطيني في مرحلة ما بعد أوسلو.

وصار الخطاب السياسي في بعض الأحيان عرضة لعمليات تشويهية. فمن ناحية، يرفض هذا الخطاب واقع تشكل شعب إسرائيلي، ومن ناحية أخرى، يميل إلى القبول بالدولة اليهودية - كعملية حل وسط مع الصهيونية تكسبها الشرعية في أعين ضحاياها. ومن ناحية يرى أن إسرائيل تمثل العنف والاستعلاء. ومن ناحية أخرى يدعو إلى التعلم من المشروع الصهيوني في بناء الدولة. حتى الخطاب الأكاديمي الفلسطيني المحدود الذي نشط في دراسة الكولونيالية في مرحلة انطلاق الثورة الفلسطينية، أغفل التحليل الكولونيالي، منذ تجذّر منظومة الدولتين وترسيخ الفكر السياسي الذي أخذ يطالب بالتقسيم، هذه المنظومة التي نطالب فيها بأن نكون الحالة الأولى من نوعها في تاريخ المشاريع الكولونيالية، والتي يقبل من خلالها أصحاب الوطن الأصليين بتقسيم وطنهم.

إذاً، كيف نستطيع تقديم مشروع وطني فلسطيني يواجه المشروع الصهيوني الكولونيالي؟ إن هدف المواجهة مع المشروع الكولونيالي هو الانتصار عليه وليس الوصول إلى حل وسط معه، لأن الكولونيالية

ويجعل القضية الفلسطينية قضية مركزية في ضمير العالم، مثلما كانت قضية التحرر من الأبارتهايد في جنوب إفريقيا، ويجتدّ الفلسطيني والإسرائيلي للتضحية من أجله. وأذكر هنا ثلاثة من هذه الأسس:

#### ١ - مشروع للشعب الفلسطيني كافة:

اعتمد نجاح المشروع الكولونيالي، وما زال يعتمد على تمزيق الشعب الفلسطيني وإيجاد الأوضاع التي منعت ولا تزال تمنع إمكانات التواصل بين أجزائه. وصارت التجارب الجماعية الإنسانية في المواقع المنعزلة لكل مجموعة مصدراً لبناء هويات فيها اختلاف وتمييز، لكن لا تزال تجمعها التجربة الفلسطينية الأساسية وذاكرتها - النكبة والتهجير وفقدان الوطن - وتساهم في منع تطور هذا الاختلاف إلى هويات منفردة. غير أننا من دون مشروع فلسطيني شامل - وفي ظروف خاصة ومعقدة لكل تجمع فلسطيني - لا نستطيع أن نضمن بقاء الذاكرة التاريخية حجر الأساس في الهوية الفلسطينية في المستقبل.

هل نستطيع أن نقول إن الهوية الفلسطينية في الضفة وفي القطاع وفي القدس وفي داخل إسرائيل وفي الأردن وفي لبنان، ستتحدى جميع الأوضاع السياسية والتجارب الإنسانية والثقافية الخاصة لمدة طويلة، وستظل حاضرة ويقظة في غياب مشروع سياسي شامل؟

خذوا مثلاً الفلسطينيين في إسرائيل. فهناك قيادات فلسطينية نافذة في الداخل صاغت مشروعاً سياسياً، يعوزه التعريف الواضح، لكن جوهره هو المساواة في الدولة الإسرائيلية؛ ولا يزال الحزب الذي حصد أكبر حصّة من الأصوات لدى الفلسطينيين في الداخل يرى نفسه قيادة بديلة من اليسار

الدولتين، وهي مرحلة بدأت منذ فترة، لكننا لسنا في مرحلة تعريف براديغما جديدة بعد. كذلك فإن عملية الانتقال إلى براديغما جديدة ليست أوتوماتيكية ولا مستقيمة (linear)، وإنما تسير ببطء وبمسار فيه طلعات ونزلات. مثلاً، إن اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كعضو مراقب فيها، قد يببطئ مسار الانتقال، لكنه لا يوقفه. كذلك فإن الانتقال سيمرّ بمرحلة خطيرة تشبه الأبارتهايد، لكنها أكثر قسوة منه، والتي إذا لم نعرف كيف نتعامل معها، فإنها قد تؤدي إلى عواقب كارثية. ولا يصح أن يتم الانتقال إلى براديغما جديدة بالعودة إلى نماذج قديمة، حتى لو كانت تلك النماذج صيغت ضمن منظومة مواجهة الكولونيالية. وعليه، لا يمكن للطرح الجديد أن يعود إلى طرح "العودة والتحرير" بمفهومه الفلسطيني السابق. وإذا كان طرح العودة والتحرير هو ردّ مفهوم لشعب فقد وطنه وأصبح لاجئوه على مرمى حجر منه بينما المستوطنون يأخذونه عنوة ويبنون فيه شعباً ووطناً، فإنه أهمل رؤية الإسرائيلي واستنناه من مستقبل فلسطين وعرض عليه خيارات لا يمكن القبول بها والدفاع عنها. وكما قلنا فإن البرنامج وصل إلى طريق مسدود في أعوام قليلة، واستنتجت أغلبية القيادات الفلسطينية أنه لم يكن واقعياً في قلب تناقضات المنطقة العربية والحرب الباردة والسياسة الدولية. هنالك أسس جديدة تجدر مراجعتها عند الحديث عن مشروع وطني يصبح مشروعاً فلسطينياً يشدّ إليه الأجيال الشابة من الشعب الفلسطيني، ويعرض بديلاً إنسانياً للعلاقات الكولونيالية الحالية بين الإسرائيلي والفلسطيني داخل فلسطين كلها وخارجها، ويحظى بتأييد فلسطيني وبتأييد شعوب العالم ونخب العالم بما فيها العالم الغربي،

تأييداً شعبياً في المجتمع اليهودي، والتي ترى - بشكل متزايد - في الفلسطينيين أعداء في مجالات عديدة، جعلت من الصعب على الذين يريدون الانخراط في مشروع الدولة الإسرائيلية على قدم المساواة أن يفعلوا ذلك. وقد ترك هذا النهج الصهيوني الباب مفتوحاً أمام الفلسطينيين لتأييد مشروع فلسطيني شامل يكون فيه الفلسطينيون في إسرائيل جزءاً منه. وربما يساهم هذا الواقع في تشكّل قيادات فلسطينية في الداخل تنخرط في صوغ المشروع الوطني الجديد.

ومن الواضح - كما ذكرت سابقاً - أن المشروع الوطني الحالي يستثني اللاجئيين الفلسطينيين وإمكان عودتهم إلى مدنهم وقراهم، أو إلى الجزء من فلسطين الذي طُردوا منه.

على المشروع الوطني الفلسطيني المستقبلي أن يكون مشروع الشعب الفلسطيني لا مشروع الدولة. فقد صار واضحاً أن مشروع الدولة، لو كان ممكناً، هو مشروع تجزئتي بسبب طبيعة الصراع مع الصهيونية، بينما مشروع الوطن هو مشروع متضمن (inclusive) لجميع الشعب الفلسطيني تماماً بسبب طبيعة الصراع مع الصهيونية.

وأن يكون المشروع الوطني الفلسطيني مشروعاً فلسطينياً شاملاً يعني أن يكون لجميع التجمعات الفلسطينية حصّة فيه ودور يؤديه كل من موقعه، ويعني أن هذه الأدوار تتحدد بحسب المواقع المتعددة، ويأخذ فيها الفلسطيني في المنفى دوراً فاعلاً ومركزياً وكذلك الفلسطيني في إسرائيل. ويفرض هذا المشروع تفعيل قيادة فلسطينية شاملة تتطلب إعادة بناء وتنظيم منظمة التحرير الفلسطينية تحت لواء مشروع جديد وبتركيب فلسطيني يشمل أجزاء الشعب الفلسطيني كافة.

الإسرائيلي، ولا يزال في جوهره حزباً إسرائيلياً يعتمد على القبول الأخلاقي بقرار التقسيم والالتزام المطلق غير القابل للنقاش لمبدأ دولتين لشعبين، وتعود جذوره منذ أواسط السبعينيات إلى الالتزام بمواقف الكتلة الاشتراكية بقيادة موسكو، لا إلى منطلقات حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

ألا يتعارض التنافس على قيادة اليسار الإسرائيلي الجديد مع الهوية الفلسطينية في مشروع فلسطيني شامل؟

تاريخياً، كان الفلسطينيون في إسرائيل أول مجموعة فلسطينية أيدت وتحمست لحلّ الدولتين وذلك بتأثير أجنبي هو تأثير الاتحاد السوفياتي الذي سقط وانتهى أمره، بينما استمر التأييد من دون نقد ذاتي. وبذلك تشكلت مصلحة مشتركة بين قيادات السلطة الفلسطينية (وبعض دوائر منظمة التحرير سابقاً) وبعض قيادات "الجماهير العربية في إسرائيل" التي رأت أن الفلسطينيين في إسرائيل هم شأن إسرائيلي عليه أن يبقى خارج إطار المشروع الوطني الفلسطيني.

ويقود حزب آخر مشروع "دولة المواطنين" متحدياً بذلك الفكر الصهيوني الذي يعتمد على امتيازات يهودية. ويعتبر هذا الحزب نفسه حزباً فلسطينياً، لكنه ينافس داخل الكنيست الإسرائيلي ولا يجرؤ على الخروج جهاراً عن فكر الدولتين، أو على تبني الطرح الكولونيالي علناً، لأن ذلك يعرّضه للشطب من اللجنة البرلمانية. وفي الحالتين، فإن العمل السياسي على أهميته قد يدفع إلى تغذية هويات فيها اختلافات يجدر التنبيه إلى أثرها المحتمل في تطوير مشروع فلسطيني شامل.

إن منهجية الصهيونية في تعاملها مع الفلسطينيين في إسرائيل سياسياً وقانونياً، والمواقف الرسمية الإسرائيلية التي تلقى



وفي بدائل للتقسيم: ما هو موقفنا من هذه المجموعة - هذا الشعب الذي نشأ في فلسطين؟ وعلينا أن نطرح على الإسرائيليين، الذين أخذوا وطننا عنوة، شراكة حقيقية تنتج من عملية مصالحة تاريخية مع الشعب الإسرائيلي (وليس مع الصهيونية)، يكون لها مقوماتها ومتطلباتها الواضحة. وتعتمد المصالحة على اعتراف الإسرائيليين بالجناية التاريخية واعتذارهم عنها وتخليهم عن أي من الامتيازات المادية والمعنوية في مقابل الاعتراف بهم شركاء حقيقيين في الوطن الفلسطيني. ويعني ذلك أن المشروع الفلسطيني لن يتصالح مع الصهيونية، لكنه يقوم على أنقاضها ويتصالح مع الشعب الإسرائيلي الذي يتخلى عنها في مقابل هذه المصالحة. وإذا كانت الصهيونية قامت على إنكار الآخر بدءاً من إنكار وجوده، فإن المشروع الوطني الفلسطيني يجب أن يعتمد على الاعتراف بالآخر وبحقوقه المكتسبة في فلسطين، لكن ليس بالامتيازات التي تعطيها الكولونيلية. ويستطيع المشروع الفلسطيني أن يطور هوية جديدة تشمل الفلسطيني والإسرائيلي، ويرى فلسطين جزءاً من الثقافة العربية والإسلامية يكون فيها دور للثقافة اليهودية.

ليست هذه الورقة بصدد الخوض في التفاصيل (المهمة) لهذا البديل، لكنها تطرح علينا مسؤولية الحديث عن الشعب الإسرائيلي الذي يمارس الكولونيلية ويتمتع بثمار امتيازاتها على حساب الشعب الفلسطيني. وعلينا أن نطرح على الشعب الإسرائيلي بديلاً يرتكز إلى جميع الأسس الإنسانية، ويعتمد على المساواة السياسية والمشاركة في وطن مشترك، وضمن مستقبله كمجموعة تتفاوض بشأن طريق التعبير السياسي عنها. وسيكون امتحاننا في أننا نستطيع

وفي واقع الأمر، فإن الخيار الاستراتيجي للمشروع المستقبلي هو أنه إذا كان الفلسطينيون يريدون الوطن الفلسطيني فإنهم لن يتمكنوا من إقامة دولة فلسطينية عليه. إن استرداد الوطن الفلسطيني لن يكون وفق النموذج الجزائري - أو نموذج العودة والتحرير، وإنما يكون باسترداد الوطن بمن عليه - الشعب اليهودي الإسرائيلي. وبذلك فإن الدولة ستكون للفلسطينيين والإسرائيليين - كما سأوضح أدناه - لكنها ستعطي الفلسطينيين كل ما تعطيه دولة/ وطن (nation / state). ولذلك من المهم الحديث بوضوح عن مكان الإسرائيلي في التفكير السياسي المواجه للكولونيلية، والذي يسعى لحل على أنقاض الكولونيلية.

٢ - مشروع يشمل الشعب الإسرائيلي:  
إن في الوطن الفلسطيني اليوم شعبين، الشعب الفلسطيني - أو بالأصح أجزاء منه - والشعب الإسرائيلي. ولا يمكن اليوم - وفي الواقع لم يكن ممكناً منذ فترة طويلة - الحديث عن الوطن الفلسطيني الشامل من دون هذا التغيير الذي يجب أن نراه، ونعترف به، ونتعامل معه. فهنا في الوطن الفلسطيني، ونتيجة نجاح المشروع الكولونيالي في إقامة دولة يهودية وفشل الحركة الوطنية الفلسطينية، نشأ شعب جديد لديه مقومات الهوية الجماعية كلها ودلائل الانتماء إلى الوطن نفسه الذي ننتمي إليه.

كنا نفضل لو أن هذا المشروع الاستيطاني لم يختر فلسطين موقعاً له، وكنا نفضل لو انتصرنا في منعه من تحقيق مآربه فيها، لكننا لم ننجح، ونشأت اليوم أجيال جديدة من الإسرائيليين في فلسطين لا وطن لها سوى وطننا. وقد حان الوقت كي نطرح السؤال على من يفكر في الوطن الفلسطيني

جميع القضايا المركزية في نظام سياسي جديد.

### ٣ - مشروع يعتمد وسائل نضالية

**جديدة:** إذا كان مشروع التحرر الوطني الفلسطيني الجديد يعتمد التخلص من النظام الكولونيالي وإقامة الشراكة مع الإسرائيليين في وطن مشترك فإنه يحتّم وسائل نضالية جديدة بدأ الشعب الفلسطيني بممارستها في الأعوام الأخيرة. ويحتّم ذلك التخلص من مفهوم التحرير بالعنف في مقابل العنف الصهيوني، إلا إنه يتبنى مفهوم القوة في مقابل الحائط الحديدي.

ولا يمكن للمشروع الوطني التحرري

مقاومة الكولونيالية وإنجاح المشروع الوطني من دون استعمال القوة، ومن دون تجنيد مصادر القوة لدى جميع أجزاء الشعب الفلسطيني والتنسيق فيما بينها. إلا إن القوة في هذه الحالة لا تعني العنف. إن استعمال العنف ضد المشروع الكولونيالي لن يكون مجدياً، وخصوصاً في الحالة الفلسطينية، لأسباب متعددة تجدر مراجعتها بتأن، ومن أهمها أنه: أولاً، سيعيدنا إلى المربع المريح للكولونيالي الذي سيعمل عنفه الأقوى ويؤطر الصراع كأنه صراع ضد الإرهاب في عالم قابل للاستماع؛ ثانياً، إن استعمال العنف ضد المدنيين - كما تبرهن التجربة الجنوب إفريقية - تبعد الشركاء الطبيعيين للمشروع عن الشعب الآخر؛ ثالثاً، إن العنف سيحفّز إسرائيل على استعمال أدوات قمع جماعي لا تستطيع أن تستعملها ضد وسائل نضال شعبي.

إن تجربة الشباب الفلسطيني - رجالاً ونساء - في إقامة قرية باب الشمس مثلاً تبرهن أن هناك مصادر قوة عظيمة لها تأثير أعمق وأكثر وضوحاً وأثراً من

أن نقدم طرحنا هذا لليهودي الإسرائيلي مجاهرة وللعالم، وأن نفتخر بأسسه السياسية والإنسانية والأخلاقية التي تأتي نقيضاً تاماً للأسس الصهيونية. وسيكون امتحاننا في أن بعض الإسرائيليين سيجدون في هذا المشروع مشروعاً تحريراً يساعد على إخراجهم من الدائرة الكولونيالية ويقدم لهم الضمان من المخاوف الكولونيالية وأن أعدادهم ستتزايد بحيث يصبحون جزءاً من المشروع نفسه. ويتعامل هذا المشروع مع الخوف الكولونيالي الطبيعي ويكشفه بحيث يمنع تسخيره فيصبح خوفاً أمنياً يخدم السياسات الكولونيالية وقد يتم استخدامه لاحقاً في سياسات كارثية.

للخوف الإسرائيلي الكولونيالي مصادر متعددة لكن أهمها في نظري لم يحظ بالاهتمام الكافي، ولذلك لم يُكشَف أنه خوف الكولونيالي جرّاء سرقة للوطن، وخوفه من أهل الوطن المسلوب. ولن يصدّق الكولونيالي أي تطمينات - تترجم إلى ترتيبات أمنية - لأنه يعلم أن صاحب الوطن لن يتنازل عنه، ولذلك أتت فكرة المطالبة بالاعتراف بالدولة اليهودية كمؤشر على الهزيمة التامة للفلسطينيين. لكن المشروع الوطني الفلسطيني يضع نهاية لهذا الخوف الكولونيالي ويحوّل المخاوف إلى قنوات عادية - قنوات المعضلة الأمنية في الصراعات بين المجموعات - والتي يتوجب بحسبها أن تفاوض المجموعات على مستقبل يضمن أمنها الجماعي.

ليس هذا مشروعاً تكتيكياً ولا مرحلياً - هذا سيكون عرضنا للمصالحة التاريخية مع الشعب الإسرائيلي وعلى أنقاض الصهيونية والهيمنة الكولونيالية. وفي عملية التصور للمستقبل السياسي لهذا المشروع الذي هو بديل من مشروع التقسيم يبدأ الحديث عن

استعمال المقاومة العنيفة. كذلك فإن تجربة المسيرات الفلسطينية من داخل لبنان في ذكرى النكبة هي أشدّ وقعاً وأكبر أثراً وأصعب على الكولونيالي من ناحية مواجهتها مادياً ونفسياً وإعلامياً، من العمليات العنيفة. لقد فجّرت إسرائيل في سنة ١٩٨٢ سفينة دولية كانت ترسو في ميناء قبرصي، وكانت تنوي الإقلاع مع مجموعة من اللاجئين الى شواطئ فلسطين للعودة! إن التفجير هذا يدل على مدى خشية إسرائيل من مثل هذه الوسائل - خوفاً

معنوياً وسياسياً وأخلاقياً. ويمكن للمقاومة الشعبية المنسقة فلسطينياً أن تكون أقوى من المقاومة العنيفة بشرط أن تأتي مكتملة لمشروع وطني إنساني يُطرح بوضوح. ولا يُطلب من وسائل المقاومة الجديدة ومتبنيها أن يأخذوا موقفاً أخلاقياً من استعمال العنف، فليس هذا هو السؤال، وإنما السؤال هو ما هي أنجع وسائل المقاومة ووسائل النضال في تحدي مشروع كولونيالي والوصول إلى تحرر في الأوضاع التي نحن فيها؟ ■

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## (القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٣) السيطرة على الغذاء / السيطرة على الشعب

آن غوف رامى زريق